

تعليمات تنظيم اعمال المأذونين الشرعيين
رقم - ١ - لسنة ١٩٩٠

صادرۃ بمقتضی الفقرة ه من المادة ١٧ من قانون الاحوال الشخصية المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦

المادة ١ - تسمى هذه التعليمات (تعليمات تنظيم اعمال المأذونين الشرعيين لسنة ١٩٩٠) ويعمل بها اعتباراً من تاريخ ١٩٩٠-١-١.

الفصل الأول

التعريفات

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذه التعليمات المعانى المخصصة لها أدناه مالم تدل القراءة على غير ذلك:

المحكمة الشرعية	تعني كلمة المحكمة
: القاضي الشرعي	تعني كلمة القاضي
: عقد او عقود الزواج	تعني كلمة العقد او العقود
قانون الاحوال الشخصية المؤقت رقم ٦١ لسنة ١٩٧٦ المعول به.	تعني كلمة القانون
: تنظم رسوم المحاكم الشرعية رقم ٥٥ لسنة ١٩٨٣ المعول به.	تعني كلمة انظام
الشخص الذي يعين وفق الفقرة ه من المادة ١٧ من قانون المأذون المذكور ووفق هذه التعليمات.	تعني كلمة المأذون

الفصل الثاني

شروط تعيين المأذون

- المادة ٣ - يشترط في من يتقدم لوظيفة المأذونية مايلي:
- ١ - ان يكون مسلماً أردنياً جنسياً.
 - ب - ان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة.
 - ج - ان يكون حائزًا على شهادة جامعية من كلية "شريعة" الإسلامية من جامعة معترف بها فإن لم يوجد شهادة كلية مجتمع متواضعة تخصص في الشريعة الإسلامية فإن لم يوجد شهادة من كلية مجتمع أو معهد دراسة ثانوية نسخة تأثر بعد الدراسة الثانوية العامة ، فإن لم يوجد شهادة الثانوية العامة .
 - د - ان يكون حسن السيرة والسلوك غير محكوم بجنائية او جنحة مخلة بالشرف او الامانة ولم يعزل من وظيفة المأذونية او من وظيفة عامة لخطأ ارتكبه .
 - ه - ان يكون لائقاً صحياً سليماً الحواس غير مصاب بعاقة بدنية او عقلية .
 - و - ان يكون متقيماً في المنطقة التي يطلب تعيينه فيها أقامة دائمة .

الفصل الثالث

كيفية تعيين المأذون

المادة ٤ - تعلن المحكمة عن الوظائف الشاغرة او عند الحاجة في منطقتها بالطرق التي تراها مناسبة وتعيين مدة لتقديم الطلبات .